الشهاب يدين اعتقال "المرسي" وإخوانه

على السلطات المصرية احترام القانون

قامت السلطات المصرية يوم الخميس الموافق ٢٠١٧/٢/٢٣ بالقبض على كل من :-

الدكتور محمد عبد الرحمن المرسى ، جلال مصطفى، وعمرو عامر، وعمرو السروي، وأحمد جاب الله، وعزت السيد عبد الفتاح، وحمدى الدهشان.

وهؤلاء بحسب وسائل الإعلام من قادة جماعة الإخوان المسلمين أكبر قوة معارضة للسلطات في مصر وأن الدكتور محمد عبد الرحمن هو مسئول اللجنة الإدارية التي تدير الجماعة .

وحتى كتابة هذه الكلمات لم يصدر بيان رسمي واحد بالقبض على هؤلاء ولم يتم عرضهم على النيابة وهو ما يدعوا للقلق البالغ عليهم .

لقد دأبت السلطات المصرية في الآونة الأخيرة على إلقاء القبض على مواطنين ثم يتم إخفائهم قسريا حتى نفاجئ ببيان صادر من قبل وزارة الداخلية يدعي بحدوث تبادل لإطلاق نار ثم تصفية هؤلاء المواطنين في سيناريو تكرر مرارا وتكرارا ولم يتم تقديم دليل واحد على صحته .

إن حياة هؤلاء في خطر وهو ما يستدعي تحرك عاجل من أجل الكشف عن مكان احتجازهم فورا ومعرفة ملابسات القبض عليهم والتهم الموجهة لهم .

إن مركز الشهاب لحقوق الإنسان يحمل السلطات المصرية ووزارة الداخلية والأمن الوطني المسؤولية الشخصية عن سلامة وصحة هؤلاء، ونحذر من أن هذا الإخفاء المتعمد يشير إلي أن هناك أموار مريبة ومقلقة تتم في الخفاء، وهي جميعها احتمالات غاية في الخطورة تتراوح ما بين تعرضهم إلي التعذيب أو إلي الضغوط النفسية والعصبية، كذلك هناك احتمالات بالضغط عليهم للاعتراف أو للتوقيع علي أمور لم يقترفوها أو يصل الأمر للقتل لا قدر الله كما حدث سابقا مع حالات مشابهة لقيادات من المعارضة .

كما نطالب المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية الدولية بالضغط على السلطات المصرية للكشف عن مصير هؤلاء والضغط من أجل إيقاف جريمة الاختفاء القسري والتحقيق في الجرائم التي ارتكبها النظام المصري التي لا تسقط بالتقادم .

الجمعة 24 فبراير 2017 01:02 م

مركز الشهاب لحقوق الإنسان :

قامت السلطات المصرية يوم الخميس الموافق 23/2/2017 بالقبض على كل من :-
الدكتور محمد عبد الرحمن المرسى ، جلال مصطفى،محمد عامر، عمرو السروي، أحمد جاب الله، عزت السيد عبد الفتاح، حمدى الدهشان

وهؤلاء بحسب وسائل الإعلام من قادة جماعة الإخوان المسلمين أكبر قوة معارضة للسلطات في مصر وأن الدكتور محمد عبد الرحمن هو مسئول اللجنة الإدارية التي تدير الجماعة .
وحتى كتابة هذه الكلمات لم يصدر بيان رسمي واحد بالقبض على هؤلاء ولم يتم عرضهم على النيابة وهو ما يدعوا للقلق البالغ عليهم .
لقد دأبت السلطات المصرية في الآونة الأخيرة على إلقاء القبض على مواطنين ثم يتم إخفائهم قسريا حتى نفاجئ ببيان صادر من قبل وزارة الداخلية يدعى بحدوث تبادل لإطلاق نار ثم تصفية هؤلاء المواطنين في سيناريو تكرر مرارا وتكرارا ولم يتم تقديم دليل واحد على صحته .
إن حياة هؤلاء في خطر وهو ما يستدعى تحرك عاجل من أجل الكشف عن مكان احتجازهم فورا ومعرفة ملابسات القبض عليهم والتهم الموجهة لهم .
إن مركز الشهاب لحقوق الإنسان يحمل السلطات المصرية ووزارة الداخلية والأمن الوطني المسؤولية الشخصية عن سلامة وصحة هؤلاء، ونحذر من أن هذا الإخفاء المتعمد يشير إلي أن هناك أموار مريبة ومقلقة تتم في الخفاء، وهي جميعها احتمالات غاية في الخطورة تتراوح ما بين تعرضهم إلي التعذيب أو إلي الضغوط النفسية والعصبية، كذلك هناك احتمالات بالضغط عليهم للاعتراف أو للتوقيع علي أمور لم يقترفوها أو يصل الأمر للقتل لا قدر الله كما حدث سابقا مع حالات مشابهة لقيادات من المعارضة .
كما نطالب المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية الدولية بالضغط على السلطات المصرية للكشف عن مصير هؤلاء والضغط من أجل إيقاف جريمة الاختفاء القسري والتحقيق في الجرائم التي ارتكبها النظام المصري التي لا تسقط بالتقادم .